

الغصب

تفريقه: جاء في القرآن الكريم: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]. والغصب؛ هو أخذ شخص حق غيره، والاستيلاء عليه عدواناً وقهراً عنه^(١).

- حكمه:** وهو حرام يأثم فاعله؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].
- ١- وفي خطبة الوداع التي رواها البخاري، ومسلم قال الرسول ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا». [سبق تخريجه].
 - ٢- وروى البخاري، ومسلم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب ثيبه^(٢) يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». [البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧)].
 - ٣- وعن السائب بن يزيد، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاذاً ولا لاعباً، وإذا أخذ أحدكم عصاً أخيه، فليردّها عليه». أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه. [أحمد (٢٢١/٤) وأبو داود (٥٠٠٣) والترمذي (٢١٦٠)].
 - ٤- وعند الدارقطني، من طريق أنس مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم، إلا بطيبة من نفسه». [ابن عبد البر في التمهيد (٢٢٢/١٠) وأحمد (٧٢/٥) والدارقطني (٢٦/٣)].
 - ٥- وفي الحديث: «مَنْ أَخَذَ مَالَ أَخِيهِ يَمِينَهُ، أَوْ جَبَّ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». فقال رجل: يا رسول الله، وإن كان شيئاً يسيراً؟ قال: «وإن كان عوداً من أراك». [أحمد (٢٦٠/٥) ومسلم (٢١٨/١٣٧) والنسائي (٢٤٦/٨) وابن ماجه (٢٣٢٤)].
 - ٦- وروى البخاري، ومسلم، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ، طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [البخاري (٣١٩٥) ومسلم (١٦١٢)].
- زرع الأرض، أو غرسها، أو البناء عليها غصباً:** ومن زرع في أرض مفسوبة، فالزرع لصاحب الأرض وللغاصب النفقة، هذا إذا لم يكن الزرع قد حُصد، فإذا كان قد حُصد، فليس لصاحب الأرض بعد الحصد إلا الأجرة. أما إذا كان غرس فيها، فإنه يجب قلع ما غرسه، وكذلك إذا بنى عليها، فإنه يجب هدم ما بناه؛ ففي حديث رافع بن خديج، أن رسول الله ﷺ قال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، وأحمد، [أحمد (٤/٤)].

(١) إن أخذ المال سراً من حرز مثله كان سرقة، وإن أخذه مكابرة كان محاربة، وإن أخذه استيلاء كان اختلاصاً، وإن أخذه ممن كان مؤتمناً عليه كان خيانة.

(٢) النبهة وزن غرفة: الشيء المنهوب.

(٤١) وأبو داود (٣٤٠٣) والترمذي (١٣٦٦) وابن ماجه (٢٤٦٦) . وقال : إنما أذهب إلى هذا الحكم استحساناً على خلاف القياس . وأخرج أبو داود ، والدارقطني من حديث عروة بن الزبير ، أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فَهِيَ لَهُ ، وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ» . قال : فلقد خبرني الذي حدثني هذا الحديث ، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر ، فقضى لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها ، قال : فلقد رأيته وإنها لتضرب أصولها بالفتوس ، وإنها لنخل عُثْم ، حتى أخرجت منها . [أبو داود (٣٠٧٤) والدارقطني (٣٥/٣)] .

حرمة الانتفاع بالمغصوب : وما دام الغصب حراماً ، فإنه لا يحل الانتفاع بالمغصوب بأي وجه من وجوه الانتفاع ، ويجب رده إن كان قائماً بنمائه^(١) ؛ سواء أكان متصلاً أم منفصلاً . ففي حديث سمرة ، عن النبي ﷺ قال : «على اليد^(٢) ما أخذت ، حتى تؤدّيه» . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه ، وابن ماجه . [أحمد (٨/٥) وأبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٠٠)] . فإن هلك ، وجب على الغاصب ردُّ مثله أو قيمته ؛ سواء أكان التلف بفعله أم بآفة سماوية . وذهبت المالكية إلى أن العروض والحيوان وغيرها - مما لا يكال ولا يوزن - يُضمن بقيمته إذا غُصب وتلف . وعند الأحناف ، والشافعية ، أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل ، ولا يُعَدَّل عنه إلا عند عدم المثل . واتفقوا على أن المكمل والموزون إذا غُصِبَا وحدث التلف ، ضمن مثله إذا وجد مثله ؛ لقوله - تعالى - : ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] . ومؤونة الردِّ وتكاليفه على الغاصب بالغة ما بلغت . وإذا نقص المغصوب ، وجب رد قيمة النقص ؛ سواء أكان النقص في العين أم الصفة .

الدِّفَاعُ عَنِ الْمَالِ : ويجب على الإنسان أن يدفع عن ماله ، متى أراد غيره أن ينتهبه ، ويكون الدفع بالأخف ، فإن لم ينفع الأخف دفع بالأشد ، ولو أدى ذلك إلى المقاتلة . قال رسول الله ﷺ : «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» . رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي . [البخاري (٢٤٨٠) ومسلم (١٤١) وأبو داود (٤٧٧١) والترمذي (١٤٢٠) والنسائي (١٤٢٠) وأحمد (١٦٣/٢)] .

مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ : ومتى وجد المغصوب منه ماله عند غيره ، كان أحقُّ به ولو كان الغاصب باعه لهذا الغير ؛ لأن الغاصب حين باعه لم يكن مالاً له ، فعقد البيع لم يقع صحيحاً . وفي هذه الحال يرجع المشتري على الغاصب بالثمن الذي أخذه منه ؛ روى أبو داود ، والنسائي ، عن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَيَتَّبِعُ الْبَيْعَ مِنْ بَاعِهِ» . أي ؛ يرجع المشتري على البائع .

فَتْحُ بَابِ الْقَفْصِ : مَنْ فَتَحَ بَابَ قَفْصٍ فِيهِ طَيْرٌ وَنَفَرَهُ ، ضَمِنَ .

(١) فإن كان التاج مستولداً من الغاصب فمن العلماء من يحل النماء مقاسمة بين المالك والغاصب كالمضاربة .
(٢) أي على اليد ضمان ما أخذت .

واختلفوا فيما إذا فتح القفص عن الطائر فطار، أو حلَّ عقال البعير فشرد . فقال أبو حنيفة : لا ضمان عليه على كل وجه . وقال مالك ، وأحمد : عليه الضمان ؛ سواء خرج عقيبته أو متراخيا . وعن الشافعي قولان ؛ في القديم ، لا ضمان عليه مطلقا . وفي الجديد ، إن طار عقيب الفتح ، وجب الضمان ، وإن وقف ثم طار ، لم يضمن .

